

التقرير الختامي لملتقى الخميس 29 جانفي 2015

حول

"من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية
وتكنولوجية"

بعد الترحيب بالحاضرين قام السيد الكاتب العام
لجامعة صفاقس لطفي السلامي، رئيس الجلسة بتقديم
اللقاء ووضع في إطاره وبين بالخصوص أن سلسلة
لقاءات أيام الخميس تتمحور في إطار إصلاح
منظومة التعليم العالي بصفة عامة ويتنزل لقاء اليوم
بصفة خاصة في إطار التباحث حول آليات إرساء
مزيد من الاستقلالية والمرونة في التصرف الإداري
والمالي. وقدم السيد رئيس الجلسة بسطة عن موضوع



اللقاء ثم وضع جدول الأعمال وقدم المتدخلين
وموضوع المداخلتين.

ثم أحال الكلمة للسيد حامد شاكر ليقدم المداخلة الأولى
حول النصوص القانونية المنظمة للمرور إلى مؤسسة عمومية
ذات صبغة علمية وتكنولوجية:



وقد ركز المتدخل على الأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث و المؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية. واستعرض السيد حامد شاكر الشروط الواجب توفرها في الجامعات ثم في مؤسسات التعليم العالي والبحث في المؤسسات العمومية للبحث العلمي للتحوّل إلى EPST وخلص المتدخل إلى جملة من الإشكاليات تتمحور أساسا حول:

○ نظام قانوني غير مكتمل

○ هل أن تغيير الصبغة كافي للإستقلالية وجودة التصرف

○ هل هناك تأثير فعلي على التسيير الإداري ؟

○ ضرورة هيكلة جديدة ونظام وظيفي جديد.

● أحال السيد رئيس الجلسة الكلمة للسيد عبد الله شوري الكاتب العام لمركز البيوتكنولوجيا بصفاقس الذي قدّم مداخلة حول موضوع " من الرقابة السابقة إلى الرقابة الآحقة " وتناول بالخصوص تجربة مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس.

● أفاد السيد عبد الله شوري أنّ تحويل صبغة مركز البيوتكنولوجيا تمّ في 1 جانفي 2011 (في

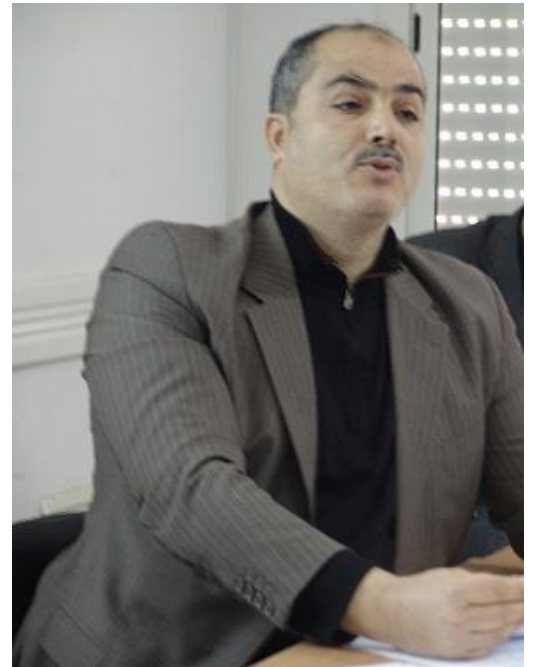
ظرف 10 أيام من تاريخ إعلام المؤسسة بذلك)

بين السيد عبد الله شوري أن الإستقلالية تقتضي أن تكون لسلطة الإشراف قواعد جديدة في تقاسم الأدوار
عبر :

○ التصرف باعتماد مبدأ المساءلة اللاحقة

○ الإنخراط في سياسة الدولة في المجالات ذات الصلة

عبر عقود البرامج.



لكن في مقابل ذلك لم يتمّ مراجعة النصوص الضّروية لتحقيق الإستقلالية وإرساء المساءلة اللاحقة ووضح المتدخل درجات الإستقلالية في المركز :

الإستقلالية المالية : ليست فعالية في ظلّ عدم مراجعة النصوص

الموارد البشرية : ليست هناك مرونة للعمل بما هو موجود

في النظام التعاقدية : عدم إسناد الموارد البشرية اللاّزمة

اقتناء المعدّات العلمية : ضرورة المرور عبر الأمر المنظم للصفقات العمومية

لكن هناك بعض التحسين على مستوى : جودة التصرف الإداري المالي عبر مجهود التطوير

المستمر من طرف المؤسسة التي تضبط لنفسها مهمّتها أو مجالاتها وأهدافها وجملة المسارات

الأفقية والموارد الواجب توفرها لتحقيق الأهداف والمؤشرات الضّروية لقياس الأداء.

وخلص المتدخل إلى ضرورة توفير الضّمانات الضّروية قبل التحوّل إلى مؤسسة ذات صبغة

علمية وتكنولوجية.

الخلاصة :

مكتسبات	نتائج	تحديات
المساءلة اللاحقة اعتماد المجلة التجارية	استقلالية دون المنتظر	ضرورة اصدار النصوص الضّروية

وقام المتدخل بتقديم شهادات حول طريقة التصرف المالي عبر بعض العينات بطلب من السيد رئيس الجلسة.

ثمّ فتح المجال للنقاش وكانت أهمّ المداخلات كالتالي :

● السيد محمّد محفوظ : بيّن أن الإنتقال نحو EPST يمكنّ على الأقل من تجاوز عقبتني

متدخلين خارجين ولكن في كلّ الحالات تبقى المؤسسة مؤسسة عمومية لا يجب أن

يكون الإنتقال هو المكافأة لكن يجب إعداد النصوص الضّروية .

● السيد ناصر البحري:

وضّح أنّ التغيير ليس إلا وسيلة أو آلية وليس هدف في حدّ ذاته كان من الأجدد نقاش

المنظومة في حدّ ذاتها بجميع مكوّناتها.

● السيد نجيب بوثلجة :

ركز على ضرورة توضيح دور المتدخلين وعلى المراقبة اللاحقة

وعلى إثر النقاش قام رئيس الجلسة بإحالة الكلمة إلى السيدين سليم ديمق ومحمد الجراية مقرري الجلسة لتلخيص اللقاء وتلاوة التوصيات المنبثقة وكانت التوصيات على النحو التالي:

التوصيات :

مراجعة النصوص ذات الصلة لمزيد الإستقلالية وإرساء منظومة متكاملة تمكّن من تفعيل الحقيقي للأهداف التي من المفروض أن تحققها الصبغة ذات العلمية والتكنولوجية

- تحويل الصبغة وحده لا يكفي لا بدّ من مجهود داخلي من المؤسسة لتأهيل نفسها وأعوانها عبر إرساء منظومة الجودة وتغيير العقليّات.

- ضرورة مراجعة النظام الهيكلي في إطار إصلاح المنظومة

- مراجعة الشروط المحففة لكي يبقى EPST آلية تصرّف وليس هدف في حد ذاته

- ضرورة تفعيل دور جميع المتدخلين لإنجاح التجربة و مزيد توضيح الأدوار.

- ضرورة تقديم مقترحات من المؤسسات والجامعة للمساهمة في إنجاح الإصلاح

- مقترح فتح مجال لانتقال تدريجي لبعض المؤسسات عبر دفعات مع تقييم موازي

- ضرورة تقييم التجربة الحالية بمزاياها وعوائقها

- إحداث لجان تعنى بالإصلاح وتوحيد طرق العمل ممثلة من الجامعة والمؤسسات

- تكثيف الإجتماعات المشابهة

- تفعيل دور الإطار الإداري في المؤسسة

- ضرورة التحسيس الأوسع لجميع المتدخلين.